20180830-0003@L

الصليب الأحمر الدولي لمجلس النواب: لتمرير مشروع قانون المفقودين الآن

المصدر: "الوكالة الوطنية للإعلام" | 30 آب 2018 | 23:53

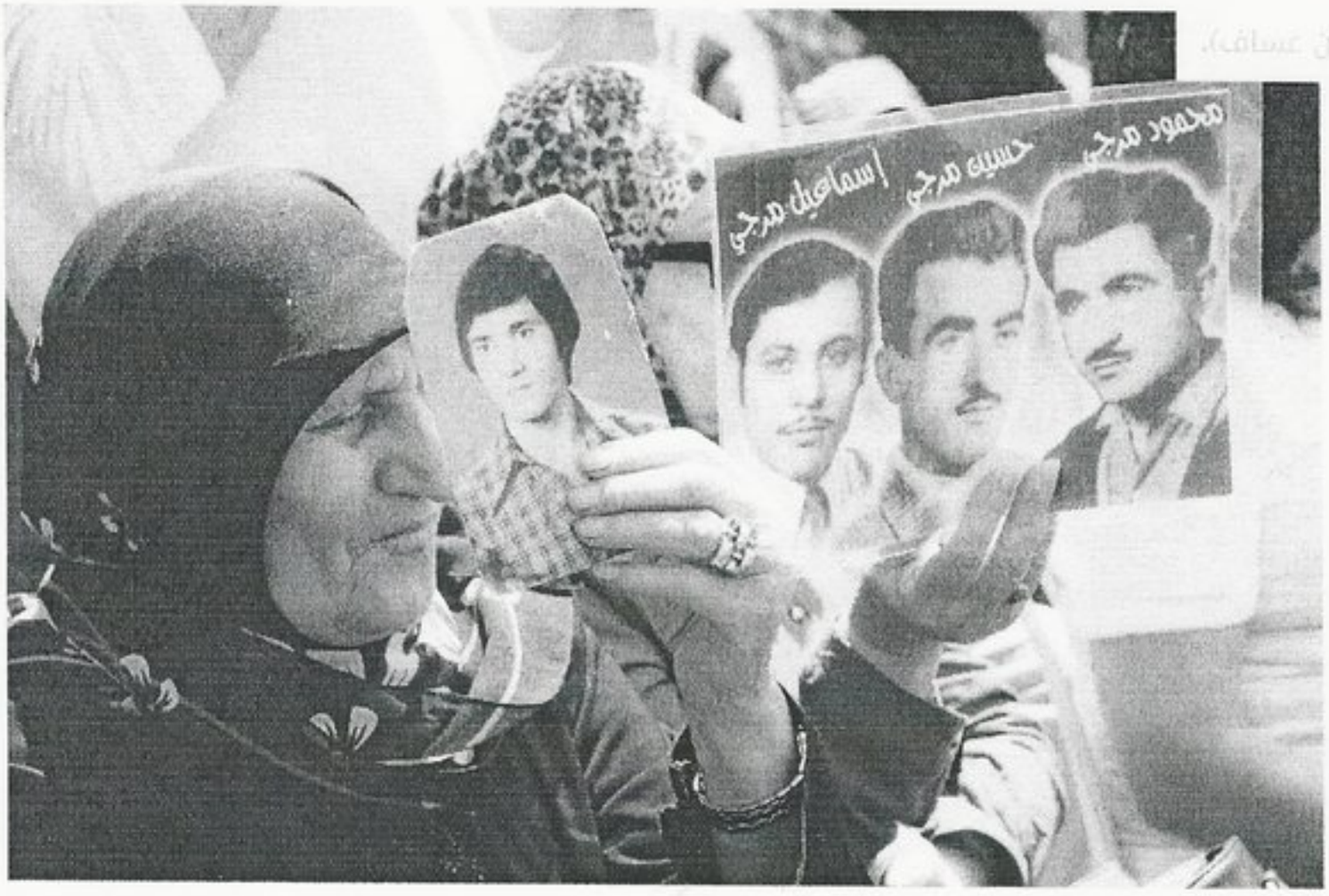

عقدت حلقة نقاشية، بدعوة من اللجنة الدولية للصليب الأحمر، لمناسبة اليوم العالمي للأشخاص المفقودين، شارع الجميزة، وشارك فيها كل من النائب رلى الطبش، النائب السابق غسان مخيبر، رئيسة لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين وداد حلواني، حول "قانون المفقودين وحق أهاليهم بالمعرفة".

وتحدث نائب رئيس بعثة اللجنة الدولي للصليب الاحمر بابلو برسيلس فقال"الى عائلات اهالي المفقودين في لبنان، انها 40 سنة والآن حان الوقت و نحن اقرب من اي وقت مضى على استقدام الاجوبة عن عشرات الاف الناس الذين فقدوا وللذين فقدوا أحدا من احبائهم خلال الحرب الاهلية.

هناك مفقود على الاقل في كل عائلة لبنانية كان قد اختفى خلال الاحداث الاهلية.

وأضاف "هذه القضية جزء لا يتجزأ من لبنان، هناك من يعتبر ان معرفة مصير المفقودين هو بمثابة فتح جرح الماضي والافضل الا نفعل ذلك، لكن ال3000 عائلة من اهالي المفقودين الذين استطعنا زيارتهم يقولون ان الجرح ما زال مفتوحا ولن يقفل قبل الحصول على اجوبة.الوقت حان لأن حجر اساس الآلية الوطنية لتوفير الاجوبة للعائلات قد وضع في مكانه المناسب لكننا بحاجة لدعم مجلس النواب المنتخب جديدا".

واستطاعت اللجنة الدولية للصليب الأحمر الدولي توثيق 3000 ملف يتعلق بالأفراد المفقودين، 1500 عينة جمعت لتحاليل ال DNA مع تدريب كادر من خبراء الطب الشرعي والتحليل البشري.

لقد نضج الوقت الان، الناس اجمعت على دعم هذه القضية ومجلس النواب عمل جاهدا مع منظمات حقوق الانسان، الجمعيات الدولية اللجنة الدولية للصليب الأحمر الدولي من خلال اقتراح مشروع قانون يسعى لتأسيس آلية وطنية مستقلة انسانية لمعرفة مصير المفقودين في لبنان.

الوقت حان فالرجوع الى الماضي لا ينفع لبنان بل يستطيع ان يأمل في مستقبل مشرق.وناشد باسم اللجنة الدولية للصليب الأحمر الدولي مجلس النواب لتمرير قانون المفقودين الآن.

والقت النائب الطبش كلمة قالت فيها "تصور أن تقطع جزءا من جسدك وترميه في مكان ما.. هذا الفعل يوازي احساس أهل المفقودين او المخطوفين قسرا.. عذرا على قساوة الوصف لكن التشبيه هو الصحيح..وأكثر ما يقهر أن سبب الفقدان أو الغياب القسري ناجم عن فعل الإنسان وليس من فعل الكوارث الطبيعية..

وأمام هذه الكوارث البشرية غير الإنسانية ليس مسموحا في القرن الحادي والعشرين أن يكون هناك مفقودون أو مخطوفون قسرا، وتقع مسؤولية الاختفاء على عاتق سلطات الدول التى عليها التزام بسنّ القوانين ذات الصلة

20140830-00026-2

وتطبيقها وجعل أحكامها معروفة على نطاق واسع، وحق الأهالي بمعرفة مصير المفقودين هو حق كرسه قرار مجلس شورى الدولة الصادر في 4 آذار 2014، ويعطي الحق للأهالي بالاطلاع على نتائج التحقيقات الرسمية التي أجرتها الحكومة اللبنانية عام 2000.

وهناك من يعتقد أن فتح هذا الملف يوقظ الفتنة، وهذا الكلام غير صحيح ولا يمكن طي صفحة الحرب الأهلية إلا باقفال هذا الملف ومعرفة مصير أحبابنا وإخواننا وأبائنا وزملائنا، فلا سلم أهليا في بلد يعاني رواسب الحرب.

وتحدث النائب السابق غسان مخيبر فروى حادثة عن زيارته الى سربنيتسا في يوغسلافيا السابقة وكيف زار مركز الحمض النووي وكيف جمعوا هذه العينات للتحقق من الرفات وان احد الاشخاص فرح عندما علم بالتوصل لمعرفه عظام والدته واستلم كتابا رسميا بهذا الخصوص.

واسف مخيبر "لأننا في لبنان ما زلنا ندور في دوامه ولم نصل الى حل فلماذا نجحوا في يوغسلافيا السابقة والبوسنه وقبرص ولم ننجح نحن". واشار الى القانون الذي مر في لجنة الادارة والعدل والذي يؤدي الى نقل المسؤولية الى الدولة ومن المفترض ان تحمل الهم وتقر القانون الذي سيترجم ارادة المسؤولين وعلينا ان نتحمل من خلال هيئة مستقلة تمثل جهات متعدده تتمتع باستقلالية ادارية وحصانات مهمتها اعطاء الناس حقهم في معرفه مصير ابنائهم، هذه الاداة هي التي تستطيع ان تفتح هذه المقبرة الجماعية في لبنان او سوريا وكيف تتعامل مع الدولة السورية او المعارضة السورية وتتعامل مع صعوبة فتح المقابر في المناطق المسيحية او الاسلامية فالمصيبة جامعة ويجب ان يكون الحل جامعا".

وقال:" عملنا 9 سنوات في القانون واستمعنا للجميع النص جاهز والمجلس مدعو وامامه عريضة وطنية واوراق والدعوة باسم كل الاهالي لاقفال الملف، فهم لا يطالبون بوضع احد في السجن يريدون جزءا من العداله، يريدون مكانا يبكون عليه، يريدون عظام اهلهم.

واعرب عن امله ان يصوت المجلس على القانون في اول جلسة.

بينما رئيسة لجنة الخطوفين والمفقودين قسرا وداد حلواني فقالت "اريد ان ازود كل واحد منكم ببطاقة هوية عن قضيتنا بلغوها الى حكوماتكم .عام 1975 قبل 43 سنة بدأت الحرب او الحروب في لبنان ومعها بدأت قضية المفقودين وذويهم. عام 1982 تأسست لجنة اهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان التي تشرفت بتأسيسها وترؤسها من ذلك التاريخ. عام 1989 وضع اتفاق الطائف حدا للحرب اللبنانية واعتقدنا ان مجيء السلم سيفتح الباب لمعالجة ما راكمته الحرب من مآس علينا وعلى غيرنا. عام 2000 ونتيجه نضال دؤوب ومضن لم يتوقف يوما، نجحنا في الاستحصال على اول اعتراف رسمي بقضيتنا وتم اقرار اول وثيقه رسمية في وجود مقابر جماعية في هذا البلد.في العام 2008 تعهد رئيس الجمهوريه في خطاب القسم بالعمل الدؤوب للكشف عن مصير المفقودين

20180830-00033-2

كما وضعت تلاث حكومات متتاليه وجوب حل هده القضيه في سلم اولويات اهتماماتها في تلاته بيانات".

وعام 2014 اقر مجلس شورى الدولة بحق اهالي المفقودين لمعرفة مصير ذويهم .منذ ثلاثة عقود ونصف بدأ تحركنا نحن الطائفة اللبنانية الوحيدة التي تضم اشخاصا من كافة الطوائف والمناطق وربما افرادا من الدول التي تمثلونها. كنا وحدنا في اول عقدين لاحقا صار لنا اصدقاء في مقدمهم الصليب الاحمر الدولي وعملنا جنبا الى جنب وكأننا نحن المسؤولين عن الدولة وليست هي المسؤوله عنا. استطعنا التقدم خطوات في السنوات الاخيره فوضعنا اللمسات الاخيرة لما نسميه حل العدل الادنى اي اننا لم نعد نطالب بأكثر منه ولكننا في الوقت ذاته لا نستطيع ان نقبل بأقل منه، هذا الحل الذي تبنته شرائح واسعة من المجتمع اللبناني كما تبنت اكثرية القيادات الحزبية ونواب من كافة الكتل البرلمانية يقوم على جزءين، الاول، جمع وحفظ العينات البيولوجيه من اهالي المفقودين والمخفيين قسريا تمهيدا لاجراء فحص الحمض النووي كشرط ضروري للتعرف على هويات المفقودين احياء او امواتا وفق آليات الجزء الثاني، هذا الجزء سلمت به الدولة ضمنا عندما قبلت هبة من الصليب الاحمر عام 2016 وقد بدأ الصليب الاحمر بتنفيذه. المطلوب الان من رئيس الحكومة الموافقة على مشروع اتفاق مقدم من قبل الصليب الاحمر لجمع وحفظ بياناتنا البيولوجية وتكليف وزير الداخلية المباشرة فورا بمتابعة التنفيذ بعد استلام ما انجزه الصليب الاحمر بهذا الخصوص.

ثانيا،انشاء هيئه وطنية مستقلة مهمتها الوحيدة الكشف عن مصير المفقودين والمخفيين قسريا واقتراح قانون موجود في مجلس النواب ينتظر احالته الى الهيئة العامة بعد ما اقر من قبل لجنه الادارة والعدل و لجنة حقوق الانسان النيابيتين.

هذا الجزء يتطلب عرض واقتراح القانون على الهيئة العامة لمجلس النواب في اول جلسة يعقدها.

Digital solutions by